

Distr.: General
24 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية
العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر في
التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

بيان مقدم من المؤسسة المعاصرة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

261214 261214 14-65531 X (A)



البيان

تقدم المؤسسة المعاصرة هذه الوثيقة بمناسبة الدورة الثالثة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية. فقد كانت هذه المؤسسة تعمل طيلة ٢٢ عاماً لإعداد القادة في الأرجنتين، مع التركيز بقوة على المكونات الاجتماعية والتعليمية. ومن بين المجالات التي توجه لها المؤسسة اهتماماً خاصاً دراسة وتحليل السياسات العامة التي تؤثر في الأسرة. وقد حصلت هذه المؤسسة على مركز استشاري خاص في عام ٢٠١٤.

أهمية الأسرة

تعد الأسرة أول مؤسسة طبيعية، وتخضع لحقوقها الأصلية الخاصة بها. وتسبق الأسرة وجود الدولة، ولذلك، فإنها تشكل النواة الأساسية والأصلية للمجتمع. وهذا يعني أن لدى الأسرة مساهمة أصلية تقدمها للمجتمع ويجب على الدولة أن تحميها وأن تتبنى وظائفها الرئيسية

وتؤكد الصكوك الدولية قيمة الأسرة بإدراجها في صلب حقوق الإنسان: فتنص كل من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

وتعد الأسرة من بين عوامل التنمية. فهي تقوم بدور حاسم في التنمية الاجتماعية. وتقع على الأسرة المسؤولية الأولى عن تعليم الأطفال وتنشئتهم الاجتماعية، وكذلك غرس قيم المواطنة والإحساس بالانتماء للمجتمع. وفي الأسرة والمجتمع، يشهد الأفراد أول تجارب التكامل الاجتماعي، وتنتقل إليهم المعايير الاجتماعية التي يكتسبها جميع الأفراد أثناء مرحلتَي الطفولة والشباب. كما أن استقرار المجتمعات وتماسكها يستند في معظمه على قوة الأسرة.

ويوفر التركيز على الأسرة حلاً عاماً بمنظور إنساني عن مسألة التنمية، بينما يتم التعامل معها بشكل عام من منظور التأثير بسياسات قطاعية أو فئات اجتماعية. وهذا هو السبب في أن السياسات الموجهة للأسرة تحقق كفاءتها القصوى عندما تعامل الأسرة كوحدة وتتصور دينامياتها ككل، بدلاً من التركيز على الاحتياجات الخاصة لأفرادها.

وعلى الرغم من أهمية الأسرة، فإنها تجد صعوبة متزايدة في تحقيق هذه الوظائف المتعددة وتحمل جميع المسؤوليات. فنادرًا ما تركز الأسر على المبادرات السياسية الرئيسية، على الرغم من ظهور مبادرات معينة على مستويات مختلفة.

ونحن نتناول في هذه الوثيقة مظاهر ضعف الأسرة في الأرجنتين، ونقدم بعض الملاحظات المختصرة عن هذه المسألة. ولكن قبل الخوض في هذه المسألة، من المهم تحديد سياق مظاهر الضعف هذه عن طريق استعراض سلسلة من التغيرات التي أثرت في ديناميات الأسرة بطريقة مباشرة للغاية.

حالة الأسرة

عندما نتكلم عن السياسات الموجهة للأسرة، لا يمكننا أن نتجاهل أنماط التغيرات الجوهرية التي عدلت من الأنماط والديناميات الأسرية (سيسيليا روسيل، ٢٠١٣)، وهي على وجه التحديد:

- (أ) التحول الديموغرافي؛
- (ب) تعديل أنماط الزواج والطلاق؛
- (ج) استيعاب عدد كبير من النساء إلى سوق العمل؛
- (د) الظروف الاقتصادية.

ويشير التحول الديموغرافي لعملية تسببت في انخفاض الخصوبة الكلية بدرجة كبيرة، وزيادة في العمر المتوقع، وانخفاض في الوفيات. ففي الأرجنتين، انخفض معدل الخصوبة من ٥,٣ طفل في عام ١٩١٤ إلى ٢,٢ طفل في عام ٢٠١٠. وبالتوازي مع ذلك، ارتفع العمر المتوقع عند الولادة من ٤٨,٥ سنة في عام ١٩١٤ إلى ٧٣,٨ سنة في عام ٢٠١٠. وكانت لهذه الاتجاهات الديموغرافية نتائج واضحة: (أ) شيخوخة السكان؛ (ب) وانخفاض في أثر السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين صفر و ١٤ سنة (السكان الناشطون اقتصادياً في المستقبل)؛ (ج) وزيادة في أثر السكان الذين تتراوح أعمارهم من ٦٥ سنة فأكثر (السكان المعالون). ولهذا ينبغي ملاحظة أن مؤشر الإعالة المحتملة في الأرجنتين انخفض من ٦٥,١ في عام ١٩٩١ إلى ٥٥,٥ في عام ٢٠١٠. غير أنه إذا تم تصنيف المؤشر حسب الفئة العمرية، يتضح أن مؤشر الإعالة المحتملة زاد في فئات البالغين الأكبر سناً، من ١٤,٦ في عام ١٩٩١ إلى ١٥,٩ في عام ٢٠١٠.

وفيما يتعلق باتجاهات الزواج والطلاق، انخفضت الزيجات من ٨٢ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٦١ في المائة من جميع حالات الاقتران في عام ٢٠١٠، بينما زادت حالات الاقتران بالتراضي من ١٨ في المائة إلى ٣٩ في المائة في نفس الفترة. وقد تسبب تمزق الأسرة وضعف الروابط الزوجية في تعريض النساء والأطفال لدرجة أكبر من حالات الضعف.

وهكذا أصبحت الأسر المعيشية الناقصة (وحيدة الأب أو الأم) ترأسها امرأة عادة: ففي عام ٢٠١٠، كانت المرأة تمثل ٨٢ في المائة من الأسر المعيشية الناقصة في الأرجنتين. وهذا يؤدي حتماً إلى مجموعة كبيرة من النساء المعيلات لأسرهن واللاتي يحاولن التوفيق بين المسؤوليات الاقتصادية والأسرية والشخصية.

وهناك عامل آخر لا يمكن تجاهله وهو دخول المرأة بشكل حاشد إلى سوق العمل. ففي الأرجنتين، ارتفع معدل عمالة المرأة بدرجة كبيرة في السنوات العشر الأخيرة، مقارنة بعمالة الرجل. إلا أنه عند تصنيف هذه البيانات نلاحظ أنها تخص نساءً لديهن أطفالاً دخلن سوق العمل بأعداد كبيرة. وقد أدت زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل إلى تغييرات داخل الأسر المعيشية: فبالأرقام المطلقة زاد عدد النساء اللاتي يرأسن أسراً معيشية بنسبة ٣٢ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٠.

مظاهر الضعف: بعض الملاحظات

في الأرجنتين، تشير البيانات الإحصائية إلى أن الأسر التي لديها أطفال تعاني من بعض مظاهر التفاوت الاجتماعي بصورة أكثر حدة من الأسر التي ليس لديها أطفال. ولا يمكن لسياسات التنمية الاجتماعية أن تتجاهل هذا الواقع.

وهكذا، فإن الاحتياجات الأساسية بنسبة ١٩,٣ في المائة من الأسر التي لديها أطفال لا تتم تلبيتها، مقابل ٣,٨ في المائة من الأسر التي ليس لديها أطفال. وبالمثل، فإن ١٦ في المائة من الأسر المعيشية التي لديها أطفال تعيش في ظروف إسكان رديئة، مقابل ٧ في المائة من الأسر المعيشية التي ليس لديها أطفال، و ١٣,٧ في المائة من الأسر المعيشية التي لديها أطفال تعيش في أماكن مزدحمة، مقابل ٠,٨ في المائة من الأسر المعيشية التي ليس لديها أطفال. وعموماً، فإن ١٧,٥ في المائة من الأسر المعيشية التي لديها أطفال تعيش في ظروف حيازة سكنية غير منتظمة، مقابل ٧,٦ في المائة من الأسر المعيشية التي ليس لديها أطفال. وتوجد فروق مماثلة فيما يتعلق بالحصول على المنافع العامة: فنسبة ١٧,٦ في المائة من الأسر المعيشية التي لديها أطفال لا تحصل على مياه الشرب المأمونة، و ٧٢,٢ في المائة لا تحصل على الطاقة، و ٣٦,٨ في المائة لا تحصل على الغاز، في حين أن ٤١,٦ في المائة ليس لديها صرف صحي.

وفيما يتعلق بسوق العمل، فإن كثيراً من الأمهات في قوة العمل بأجر يؤديهن أعمالاً خطيرة ولا يستفدن من الضمان الاجتماعي. وعموماً، فإن ٤٠,٤ في المائة من الأمهات يعشن في هذه الحالة، مقابل ٢١,٧ في المائة من النساء بدون أطفال. وفيما يتعلق بالصحة، فإن ٦٥,٣ في المائة من الأمهات كانت تدفع مقابل التأمين الصحي الخاص (في عام ٢٠١٠).

وتبدو مظاهر التفاوت الاجتماعي واضحة أيضاً في هذه المسألة: فبينما كان ٤٤ في المائة من الأمهات في الأسر المعيشية التي تنتمي إلى ٣٠ في المائة من شريحة الدخل الدنيا تدفع مقابل التأمين الصحي، فإن ٩٥,٦ في المائة من الأمهات في الأسر المعيشية التي تنتمي إلى ٣٠ في المائة من شريحة الدخل الأعلى تدفع مقابل هذا التأمين. وتكمن وراء هذه المؤشرات حقيقة معقدة تفتح الباب أمام مجموعة من المشاكل الملحة والمتشابكة.

ونأخذ كمثال الإسكان الرديء وعلاقته بالتحصيل التعليمي للطفل. فبعض الدراسات تطرح فكرة تقول إن ظروف الإسكان لها تأثير على التحصيل التعليمي للطفل. وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية؛ فكلما تحسنت نوعية مواد البناء، وإمدادات المياه، والصرف الصحي، وعوامل النظافة، تحسنت التنشئة الاجتماعية التي تتم في البيت، وتحسنت المهارات التي تستكمل العمل الذي تقوم به المدارس (كازتمان، ٢٠١١).

وأخيراً، هناك دليل قوي يوضح أن قدرات الآباء لها آثار هامة بالنسبة لرأس المال البشري لأطفالهم، وكذلك في مستوى التنمية الذي يمكن أن يحققه هؤلاء الأطفال في مرحلة البلوغ. ومن حيث التعليم المدرسي، على سبيل المثال، ترى بعض الدراسات أن العقوبات الرئيسية أمام تحقيق مستويات مناسبة للتعليم المدرسي تنشأ داخل البيت، بما في ذلك على شكل ارتفاع تكاليف الفرصة البديلة المرتبطة بكيفية استخدام أفراد الأسرة لوقتهم، وعدم الحصول على القروض أو الفرص لتوليد الدخل.

إن التركيز على الأسر عند صياغة سياسات تتصدى بصورة شاملة للمشاكل فيما بين الأجيال يمكن أن يزيد من مبادرات التنمية المستدامة. فالأسر المتمكنة والتي تؤدي وظائفها تعد مرادفاً لتعزيز التنمية.